

تحقيق

صحافيون يطالبون برفع سقف... ووزارة الاعلام تطالبهم بالتفاوض

ما بينت هواجس أهل المهنة ورواهم ومواقف الحكومة السورية هوة سحيقة. الحريات الإعلامية في سوريا مطلب الصحافيين الأول، غير أن من الوقت برغم تصريحات رئيسها الأخيرة الواعدة برفع سقف الحريات الإعلامية

دمشق - مرح ماشي

جملة وردت على لسان رئيس مجلس الوزراء السوري وأهل الحلقي قلبت مواج أهل المهنة. جاء ذلك خلال الجلسة الختامية للدور التشريعي الأول في مجلس الشعب قبل أسابيع، حين وعد برفع سقف الحريات الإعلامية في البلاد. يعرف الصحافيون السوريون أن لا تطور حملته ظروف الحرب الصعبة على الوضع الإعلامي داخل البلاد، إذ اقتصر كل محاولات التجديد والتحرر من القيود المفروضة على مبادرات محدودة.

ضرورة رفع سقف الحريات، لم تعد كونها شعاراً يتردد على السنة بقية المسؤولين السوريين، إذ لا خطوات عملية تلوح في الأفق، لفك أسر صلاحيات السلطة الرابعة، وإطلاق يدها في مواجهة مقص الرقيب السوري الصارم. أمر كان يضطر الصحافي السوري إلى التراجع عن أي طرح خارج سرب إعلام السلطة، خشية ملاحقة أمنية محتملة.

يسير مراسل «القدس العربي» في سوريا كامل صقر وفق هامش الحريات المتاحة. يختر كلماته بعناية، برغم أنه يمارس مهنته باستقلالية واضحة، كي لا يدخل في حقل الغام الخطوط الحمراء التي يضعها الرقيب. مسألة تجاوز مقص الرقيب، بحسب تعبيره، مرتبطة بمهارة الصحافي ومهنيته ومعرفته العميقة بالعقل الرقيب من جهة، وبالقضية التي يخوض فيها من جهة أخرى. ويتابع: «معظم الصحافيين يمارسون على أنفسهم رقيباً داخلياً، يقص ويحذف الكثير من المعلومات ويحجبها عن الجمهور». ويضيف: «في كثير من الأحيان لا أصدق حديث المسؤولين السوريين عن تعزيز الحريات الإعلامية. عموماً هي أحاديث قليلة وخجولة أيضاً. بعض المسؤولين الذين تربطني بهم معرفة شخصية، ينظر بعين التمني نحو حرية

الإعلام، ويتحدث بصدق وحماسة عن الأمر». ويرأي صقر، فإن الإعلام السوري الرسمي والخاص، أخيراً، كسر الكثير من القيود وتجاوز الكثير من الخطوط الحمراء التي لم يسبق له الوصول إليها سابقاً. لا يميل المراسل إلى الاعتقاد بأن ربح الدولة معرفتها السياسية والأمنية والعسكرية ستدفعها إلى تشديد القبضة على الكلمة، بل على العكس، «لا بد أن يعطي الاستقرار السياسي والأمني دفعة قوية للحريات». ويضيف: «كلما توسعت التيارات السياسية المشاركة في السلطة، كانت أمامنا صحافة أكثر واقعية». ويختم: «يجب أن تتخلى السلطة عن مشاعر الريبة والتشكك تجاه الإعلام غير الرسمي، باعتباره قادراً على بناء ما لا يستطيع الإعلام الحكومي بناءه».

«لاتمول على التصريحات»

تجارب إعلامية سورية عدة، غرقت في قضايا تتعلق بكشف الفساد والوصول إلى قلب الحدث، إنما نالت حصتها من المتاعب. وتظهر بوضوح تجربة تلفزيون «الخبر»، باعتباره أبرز المنابر المستقلة خلال الأزمة في سوريا، وما قبلها. لا يعول رئيس تحرير التلفزيون عبد الله عبد الوهاب على تصريحات المسؤولين، حيال الحريات الإعلامية، إذ يقول: «حين يتحدث المسؤول عن تعزيز الحرية الإعلامية، فهو يتحدث عنها من وجهة نظره. الأمر نسبي. لا أرسم استراتيجية لمؤسستي من خلال تصريحات أي مسؤول، وإن كنت أتمنى صدق نيّاته». ويرى أن «الزملاء في المؤسسات الإعلامية الخاصة يتحملون المسؤولية الأكبر في التخلص من مقص الرقابة» ويتابع: «بين غياب الفكر الواعي والجري، والنفاق تجاه مؤسسات الدولة، لا يمكن التخلص من مقص الرقابة إلا من خلال أمرين أساسيين: استقلالية المؤسسات، ومهنتيتها وموضوعيتها». لا يرى عبد الوهاب أن تضاعف عدد الطرائف على المهنة وغياب الضوابط المهنية، وصعوبة ضبط الكم الهائل من التدفق اليومي في الأخبار، تؤدي كلها إلى توسيع هامش الحريات، بل يؤكد أن الخطوط الحمراء ما زالت نفسها بالنسبة إلى أي مؤسسة داخل الأراضي السورية. ويضيف: «على الخطوات المطلوبة لرفع سقف الحريات أن تكون مرحلية ترمي إلى خلق كواد جديدة ومؤهلة. هذا أجدى من مجرد إرخاء القبضة الأمنية، التي يمكنها أن تتنحى لمصلحة أنصاف الموهوبين وأشباه المحترفين».

وكان من اللافت خلال أربع سنوات

من الحرب السورية تجارب مؤسسات إعلامية استغلت الفرصة للعمل الصحفي وسط الدمار والموت والفوضى، لتكون قريبة من الناس وتحدث باسمهم. غير أن فتح بعض المنابر للمعارضة السورية، في الوقت الذي أغلق فيه الإعلام الحكومي منابر في وجهها، مثل تحدياً في مكانه لمؤسسة كإذاعة «شام إف» مثلاً. ترى المذيعة صفاء مكنأ أن الحرب الدائرة هي السبب في خلق رادع أخلاقي لدى الصحافي، يمنع نشر كل المعلومات، ولا سيما تلك التي قد تمس بالسلم الأهلي. وتذكر في حديث لـ «الأخبار» أن المشكلة الحقيقية هي واقع الإعلام السوري وتركيبته وهيكلية مؤسساته، إضافة إلى هيمنة جهات رقابية عدة تمارس الوصاية على المؤسسات. وهذه الجهات، بحسب مكنأ قد تتنافر فيما بينها أحياناً، فضلاً عن تدخل «غير المعنيتين» في عمل الصحافة. تتفاعل مكنأ قليلاً عند الحديث عن الطاقات الإعلامية الكبيرة التي تنتظر دعماً يصنع إعلاماً سورياً «شبهنا على الأقل، في ظل الفرصة المتاحة».

الزعيم: تضاءلوا

الرد الرسمي على هواجس الزملاء الصحافيين في سوريا جاء على لسان وزير الإعلام عمران الزعبي الذي طلب إلى الصحافيين، في حديث لـ «الأخبار»، أن يكونوا متفائلين، بما تتطلبه مهنتهم منهم، إذ إن تحولاً كرفع سقف الحريات يحتاج إلى وقت. يجلس الوزير على مكتبه سعيداً بمنجزات الإعلام السوري في عهده. يستعرض الجرائد الأربع الموضوعة على مكتبه: تشرين والثورة والبعث والوطن، ويطلب قراءتها للملاحظة الفرق من حيث الجراءة في الطرح، باعتبارها تمارس بنفسها دور الرقابة على مؤسسات الدولة الأخرى. ويشرح عبارة رفع سقف الحريات الإعلامية الموسع، بأن تكفل الحكومة حرية التعبير للمواطنين والقوى السياسية والأحزاب على منابر الإعلام الوطني، وبأن تعمل على تمكين هذا الإعلام من اختراق الفساد ومؤسساته. ولا يرى أن تصريح أي مسؤول بالعمل على تحقيق المزيد من الحريات بمثابة وعد، بل هو مجرد محاولة لتأمين المزيد من متطلبات العمل الصحافي. ويضيف: «للمنوعات واضحة ومحددة، وأهمها: الطائفية والمذهبية، والمس بالجيش والعلم والنشيد، إضافة إلى المس بالرئيس باعتباره حامي الدستور والسيادة الوطنية».

لدى معظم منتقدي سياسة الرئيس الأميركي، فهو من «أن تصب خطط واشنطن، إذا استمرت على حالها، في مصلحة روسيا وإيران». «هل سنقبل بان نتحول إلى موقع دفاعي كي لا نستفز أعداءنا بالهجوم عليهم؟» سأل أحد المسؤولين السابقين في الاستخبارات الدفاعية، مبدياً قلقه من «الشلل» الذي سببته الاستراتيجية السابقة، والذي قد تكمل به الاستراتيجية الجديدة.

للحديث عن مصير الرئيس السوري وقواته ونظامه. فهل ستوضح «استراتيجية أوباما للأمن القومي» هذا الالتباس في مواقف الإدارة؟ بعض المعلقين الجمهوريين دعوا إلى أن تكون الاستراتيجية الجديدة «على قدر تحديات العالم الملتهب» وآخرون أملوا أن يعترف أوباما بـ«فشل الخطط السابقة» وأن يطلق مهمات جديدة فاعلة. أما التخوف الأكبر

آخرون لفتوا إلى ما قاله المسؤول الإعلامي للبيتاغون الأسبوع الماضي بأن «برنامج تدريب المتطرفين السوريين سيعلّمهم كيف يهاجمون مقاتلي داعش وكيف يصدون الهجمات ويعدهم للمشاركة في حل سياسي ينهي الحرب هناك». وعلى كلام المسؤول الأميركي علق هؤلاء بالقول إن هذه المهمة ناقصة، إذ خلت من أي ذكر لـ «مهاجمة قوات الأسد وهزمها»، إضافة إلى غياب تام

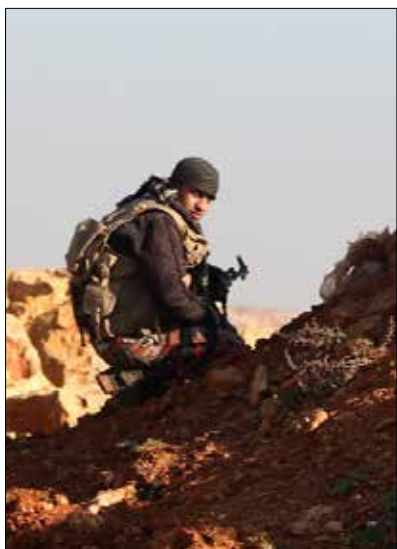
يجب أن يدمّر»، وبانت تلك «أولوية سياسة الرئيس»، قال البعض في معرض السؤال عن احتمال أن يوافق الغرب على صيغة تبقى الأسد في الحكم. «هناك فريق داخل الإدارة الأميركية يريد تسليح المعارضة السورية وتدريبها جيداً، وفريق ثانٍ يدعم نظرية محاربة داعش مع السماح للأسد بالبقاء في السلطة خشية من المهول الذي ستقع فيه البلاد إذا رحل»، شرح البعض.

تقرير

الجيش يسيطر على 16 قرية في ريف القامشلي

الحسكة - إيه مريعي

نجح الجيش السوري بالتعاون مع «قوات المغاوير» و«الدفاع الوطني» في استعادة السيطرة على 16 قرية ومزرعة في ريف القامشلي، مقترباً بشكل أكبر من بلدتي تل براك وتل حميس. المساحة المستعادة تقدر مساحتها بأكثر من 10 كلم لتصبح قواته بذلك على بعد 7 كلم عن بلدة تل حميس، معقل «داعش» في ريف القامشلي، وحوالي 15 كلم عن بلدة تل براك على طريق الحسكة - القامشلي القديم. مصدر عسكري أكد لـ «الأخبار» أن «السيطرة على هذه القرى تعني توسيع الطوق الآمن في محيط القامشلي ومطارها، لافتاً إلى أن «الجيش سيركز نقاط استناد له في تلك القرى مدعومة بقوى نارية مناسبة تتيح له مطاولة مواقع داعش في بلدتي تل حميس وتل براك وأريافهما». وفي السياق تصدّت «وحدات حماية الشعب» الكردية لهجوم «داعش» على قريتي تل شاميران وعوجة في ريف بلدة تل تمر في ريف الحسكة الغربي انطلاقاً من قرى هدى والحويجة وأم المسامير، ما أدى إلى مقتل عنصر من «داعش»، وإصابة آخرين، في وقت استهدف فيه التنظيم بلدة تل تمر وقرية تل شاميران بقذيفتي هاون من دون وقوع إصابات بشرية. في موازاة ذلك، استهدفت «الوحدات» رتلًا لـ «داعش» بين قريتي عمرو وشوره (25 كلم جنوب شرق مدينة القامشلي) مع معلومات عن وقوع قتلى ومصابين في صفوفهم. إلى ذلك، كثفت طائرات «التحالف» من غاراتها على مدينة الشدادي وريفها. مصادر محلية أكدت لـ «الأخبار» أن سرباً من ست طائرات شن ما يزيد على 30 غارة على الشدادي وريفها في ريف الحسكة الجنوبي خلال اليومين الماضيين. ولفتت المصادر إلى أن «الغارات تركزت على مديرية حقول الجبسة ومساكن 200 ومساكن 100 التي يتخذها التنظيم مقار له»، وأدت إلى مقتل ما لا يقل عن 15 من عناصره، من بينهم أطفال من «الشبال الخلاقة» من الجنسية الأوزبكية، إضافة إلى استشهاد ثلاثة مدنيين في غارة استهدفت سوفاً للنفت، تزامن ذلك مع حالات نزوح كبيرة من المدينة. كذلك تناقلت مواقع مقرّبة من التنظيم أنباء عن «مقتل الرهينة الأميركية كايلا جان مولير لدى التنظيم في قصف طائرات التحالف في الرقة». بدوره، قال «المركز السوري» المعارض إن الغارات تسببت «بقتل ثلاثين عنصراً من تنظيم الدولة الإسلامية على الأقل على مواقع ومخازن أليات للتنظيم شرق وغرب مدينة الرقة». إلى ذلك، نقل «المركز» أن «وحدات حماية الشعب مدعومة بلواء ثوار الرقة وكتائب مقاتلة تمكنت من استعادة السيطرة على 101 قرية في ريف مدينة عين العرب، وبانت تسيطر على حزام يتراوح ما بين 15 إلى 25 كلم في محيط المدينة». وأكد «المركز» أن «ما لا يقل عن 13 من داعش قتلوا إثر عملية التفاف نفذتها الوحدات في محيط منطقة قره موغ وأسرت عنصراً من الجنسية التركية، فيما لا ثلاثة آخرون بالفرار وسلموا أنفسهم لحرس الحدود التركي». وفي دير الزور قتل عنصر من «داعش» وأصيب آخرون في اشتباكات مع الجيش في محيط مطار دير الزور العسكري.



قف الأكراد



أنصار الدين) دوراً أساسياً.

«النصرة»: توّجس وتأهب

من جانبها، أوساط «جبهة النصرة» رأت في الاتفاق «جزءاً من المؤامرة على الجبهة». وحفلت المواقع والصفحات المحسوبة عليها بتعليقات سلبية، راوحت بين التوجس والتشكك، وبين اعتبار الخطوة «تحركاً خبيثاً من الجبهة الشامية يرمي إلى قطع الطريق على النصرة التي كانت تخطط لمهاجمة عفرين». ورأى هذا الفريق أن الاتفاق «شبيه بحماية الشامية لكفّار حركة حزم من النصرة». مصدرٌ محسوب على «النصرة» أكد لـ «الأخبار» أن «جبهة حلب تشهد بعض التحركات المثيرة للريبة في الفترة الأخيرة، لكن الجبهة اعتادت التعامل مع جميع الفصائل من مبدأ حسن النّيّات، من دون إغفال الحذر الواجب». المصدر أكد في الوقت نفسه أن «استشعار أي تهديد حقيقي من جانب أي فصيل سيستوجب الردّ المناسب والحازم فوراً، وهو ما نأمل من الله أن يُجنّبنا إيّاه».